مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس عشر - التاريخ - تموز 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.15.27.19

التحول الدستوري وأثره في بناء الدولة الديمقراطية

م.م. زمن جمال جابر
جامعة ذي قار جامعه سومر

مستخلص:

يتناول هذا البحث موضوع **التحول الدستوري وأثره في بناء الدولة الديمقراطية**، إذ يُعد الدستور الإطار القانوني الذي ينظم السلطة السياسية ويحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما يشكل الأساس الذي تُبنى عليه مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية الحقوق والحريات. ويهدف البحث إلى تحليل مفهوم التحول الدستوري وبيان دوره في تعزيز النظام الديمقراطي، إضافة إلى دراسة العوامل التي تؤثر في نجاح هذه العملية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم والنصوص الدستورية، والمنهج المقارن لتحليل بعض التجارب الدستورية، فضلاً عن منهج دراسة الحالة من خلال تناول تجربة التحول الدستوري في العراق بعد عام 2003 وإقرار دستور عام 2005.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الدستوري يمثل خطوة أساسية نحو بناء الدولة الديمقراطية، إلا أن نجاحه لا يعتمد على النصوص الدستورية وحدها، بل يتطلب وجود مؤسسات قوية ومستقلة، وإرادة سياسية حقيقية، وثقافة ديمقراطية داعمة. كما أظهرت الدراسة وجود تحديات عدة قد تعوق هذا التحول، مثل ضعف المؤسسات والخلافات السياسية والفجوة بين النصوص والتطبيق العملي.

الكلمات المفتاحية: التحول الدستوري، الدولة الديمقراطية، سيادة القانون، الفصل بين السلطات، الدستور العراقي.

Constitutional Transformation and Its Impact on Building the Democratic State

Zaman Jamal Jaber
eue7d83u3eh@gmail.com

Abstract :

This research examines **constitutional transformation and its role in building a democratic state**. The constitution represents the legal framework that regulates political authority and defines the relationship between the state and society, while also establishing the principles of the rule of law, separation of powers, and the protection of rights and freedoms. The study aims to analyze the concept of constitutional transformation and its contribution to strengthening democratic governance, as well as identifying the factors that influence the success of this process in transitional states.

The research adopts the descriptive-analytical method to examine constitutional concepts and texts, the comparative approach to analyze selected constitutional experiences, and the case study method through examining the constitutional transformation in Iraq after 2003 and the adoption of the 2005 Constitution.

The study concludes that constitutional transformation represents a fundamental step toward building a democratic state. However, its success depends not only on constitutional texts but also on the existence of strong and independent institutions, genuine political will, and a supportive democratic political culture. The research also highlights several challenges that may hinder constitutional transformation, including weak institutions, political conflicts, and the gap between constitutional provisions and their practical implementation.

Keywords: Constitutional Transformation, Democratic State, Rule of Law, Separation of Powers, Iraqi Constitution.

المقدمة

يُعدّ التحول الدستوري من أهم الظواهر القانونية والسياسية التي شهدها العالم المعاصر، لاسيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية تسعى من خلالها إلى الانتقال من أنظمة سلطوية إلى أنظمة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات. فالدستور لم يعد مجرد وثيقة قانونية جامدة، بل أصبح إطاراً ديناميكياً يعكس طبيعة التوازنات السياسية والاجتماعية داخل الدولة، ويؤدي دوراً محورياً في تنظيم السلطة وتحديد حدودها وضمان عدم تعسفها.

ويشير مفهوم التحول الدستوري إلى عملية إعادة بناء النظام الدستوري للدولة، سواء من خلال وضع دستور جديد أو تعديل دستور قائم أو تطويره عبر التفسير القضائي، وذلك بما ينسجم مع المتغيرات السياسية والاجتماعية. ويهدف هذا التحول في جوهره إلى إرساء أسس الحكم الديمقراطي، من خلال تكريس مبادئ الفصل بين السلطات، وتعزيز الرقابة على السلطة، وضمان حماية الحقوق والحريات العامة.

غير أن التجارب الدستورية المقارنة أظهرت أن التحول الدستوري لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية بشكل تلقائي، إذ إن نجاحه يتوقف على مجموعة من العوامل، من أهمها وجود مؤسسات قوية ومستقلة، وتوافر إرادة سياسية حقيقية، وترسيخ ثقافة ديمقراطية داخل المجتمع فالدساتير، مهما بلغت درجة تقدمها، قد تظل حبراً على ورق إذا لم تجد طريقها إلى التطبيق الفعلي.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة التحول الدستوري بوصفه أداة رئيسية في بناء الدولة الديمقراطية، من خلال تحليل دوره في تنظيم السلطة السياسية، وبيان أثره في تعزيز سيادة القانون، إضافة إلى الكشف عن التحديات التي تواجه تطبيقه في الواقع العملي. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولة الربط بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي لها، والاستفادة من التجارب المقارنة للوصول إلى نتائج تسهم في دعم مسار التحول الديمقراطي في الدول التي تمر بمراحل انتقالية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة الدور الذي يمكن أن يؤديه التحول الدستوري في بناء الدولة الديمقراطية، إذ يُعد الدستور الإطار القانوني والسياسي الذي ينظم شكل الدولة ويحدد طبيعة نظام الحكم ويضمن حماية الحقوق والحريات العامة. ومع ذلك، فإن التجارب السياسية المعاصرة أظهرت أن مجرد وضع دستور جديد أو تعديل الدستور القائم لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التحول الديمقراطي المنشود، وذلك بسبب وجود مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي قد تؤثر في مدى فاعلية النصوص الدستورية في الواقع العملي.

فالعديد من الدول التي شهدت تحولات سياسية اعتمدت دساتير جديدة تضمنت مبادئ ديمقراطية مثل الفصل بين السلطات، وسيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، إلا أن التطبيق العملي لهذه النصوص ظل محدوداً في بعض الحالات بسبب ضعف المؤسسات أو غياب الثقافة الديمقراطية أو استمرار تأثير القوى السياسية التقليدية. ومن ثم تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين التحول الدستوري وبناء الدولة الديمقراطية،

وتحليل العوامل التي قد تسهم في نجاح هذا التحول أو تعوق تحقيق أهدافه.

وانطلاقاً من ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم التحول الدستوري في بناء الدولة الديمقراطية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أهمها:

- هل يكفي تعديل الدستور أو وضع دستور جديد لتحقيق التحول الديمقراطي في الدولة؟
- ما هي أبرز المعوقات السياسية والقانونية والمؤسسية التي تحد من فعالية التحول الدستوري؟
- ما العلاقة بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي لها في بناء الدولة الديمقراطية؟
- كيف تؤثر البيئة السياسية والاجتماعية في نجاح عملية التحول الدستوري؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً مهماً يرتبط بدراسة العلاقة بين الدستور والتحول الديمقراطي، وهي علاقة تعد من القضايا الأساسية في الدراسات الدستورية والسياسية المعاصرة، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية نحو بناء نظام سياسي ديمقراطي. ويمكن بيان أهمية البحث من خلال الجوانب الآتية:

1. الأهمية العلمية

يسهم البحث في إثراء الدراسات القانونية والسياسية المتعلقة بالدساتير والتحولات الديمقراطية من خلال تحليل مفهوم التحول الدستوري وبيان دوره في بناء الدولة الديمقراطية، الأمر الذي يساعد في تطوير الإطار النظري للدراسات الدستورية.

2. الأهمية العملية

يساعد البحث في تقديم رؤية علمية يمكن الاستفادة منها في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث يوفر تحليلاً للعوامل التي تؤثر في نجاح التحول الدستوري، الأمر الذي قد يسهم في تطوير السياسات والإصلاحات الدستورية.

3. الأهمية السياسية

يقدم البحث فهماً أعمق لمتطلبات بناء نظام ديمقراطي مستقر، وهو ما قد يساعد صناع القرار على إدراك أهمية التوازن بين النصوص الدستورية وبناء المؤسسات السياسية القادرة على تطبيقها.

4. الأهمية المجتمعية

يسهم البحث في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الدستور ودوره في حماية الحقوق والحريات العامة، إضافة إلى دوره في تنظيم العلاقة بين السلطات وضمان المشاركة السياسية للمواطنين.

5. الأهمية القانونية

يسلط البحث الضوء على الدور الذي تلعبه النصوص الدستورية في ترسيخ مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات، وهي المبادئ التي تشكل الأساس القانوني للنظام الديمقراطي.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية التي تتعلق بدراسة التحول الدستوري ودوره في بناء الدولة الديمقراطية، ومن أبرز هذه الأهداف ما يأتي:

1. بيان مفهوم التحول الدستوري وتوضيح أبعاده القانونية والسياسية.
2. تحليل العلاقة بين التحول الدستوري وبناء النظام الديمقراطي في الدولة.
3. توضيح الدور الذي تلعبه النصوص

الدستورية في تنظيم السلطة السياسية وضمان الحقوق والحريات.

4. تحديد العوامل السياسية والمؤسسية والاجتماعية التي تؤثر في نجاح التحول الدستوري.

5. الكشف عن أبرز التحديات والمعوقات التي قد تواجه عملية التحول الدستوري في الدول الانتقالية.

6. تحليل العلاقة بين النص الدستوري والتطبيق العملي له في الواقع السياسي.

7. دراسة دور المؤسسات الدستورية، مثل القضاء والبرلمان، في دعم التحول الديمقراطي.

8. الاستفادة من التجارب الدستورية المقارنة في بعض الدول التي نجحت في تحقيق التحول الديمقراطي.

9. تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز فعالية التحول الدستوري وتحقيق الاستقرار السياسي.

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسة مفادها أن:

"كلما كان التحول الدستوري شاملاً ومدعوماً بمؤسسات دستورية قوية وثقافة سياسية ديمقراطية، كان أكثر قدرة على بناء دولة ديمقراطية مستقرة."

وتتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، من أهمها:

- التحول الدستوري الشكلي أو الصوري لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية.
- وجود قضاء مستقل يعد من أهم الضمانات التي تعزز نجاح التحول الدستوري.
- تلعب الثقافة السياسية للمجتمع دوراً مهماً في ضمان التطبيق الفعلي للنصوص الدستورية.
- قوة المؤسسات الدستورية تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وترسيخ النظام الديمقراطي.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج العلمية التي تساعد في تحليل موضوع الدراسة بصورة شاملة، ومن أهم هذه المناهج ما يأتي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي**

يستخدم هذا المنهج في دراسة مفهوم التحول الدستوري وتحليل أبعاده القانونية والسياسية، إضافة إلى تحليل النصوص الدستورية المتعلقة ببناء النظام الديمقراطي.

2. **المنهج المقارن**

يعتمد البحث على مقارنة تجارب بعض الدول التي شهدت تحولات دستورية، وذلك بهدف التعرف على العوامل التي ساهمت في نجاح أو فشل هذه التجارب.

ولا يقتصر اعتماد البحث على المنهج المقارن على الجانب النظري فحسب، بل يمتد إلى تحليل بعض التجارب الدستورية المقارنة التي شهدت تحولات سياسية ودستورية ناجحة أو متعثرة، وذلك بهدف بيان العوامل التي أسهمت في نجاح التحول الدستوري أو إعاقته. وفي هذا الإطار، يستعين البحث بتجارب دول مثل جنوب أفريقيا التي نجحت في الانتقال من نظام الفصل العنصري إلى نظام ديمقراطي قائم على المصالحة الدستورية، وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية التي استطاعت إعادة بناء نظامها الدستوري على أسس ديمقراطية تضمن حماية الحقوق والحريات ومنع عودة الاستبداد، فضلاً عن التجربة التونسية بعد عام 2011 التي مثّلت نموذجاً للتحول الدستوري في البيئة العربية رغم ما واجهته من تحديات سياسية

ومؤسساتية.

ويهدف توظيف تلك التجارب المقارنة إلى بيان أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين التجربة العراقية بعد عام 2003، وتحليل أثر العوامل السياسية والاجتماعية والمؤسساتية في نجاح التحول الدستوري أو تعثره، بما يساعد على الوصول إلى نتائج أكثر دقة بشأن متطلبات بناء الدولة الديمقراطية في الدول الانتقالية.

3. **المنهج التاريخي**

يتم استخدام هذا المنهج لتتبع تطور الدساتير والتحولات السياسية التي مرت بها بعض الدول وبيان أثر هذه التحولات في بناء النظام الديمقراطي.

4. **منهج دراسة الحالة**

قد يعتمد البحث على تحليل تجربة دولة أو أكثر من الدول التي مرت بمرحلة تحول دستوري وذلك بهدف دراسة كيفية تطبيق النصوص الدستورية في الواقع العملي.

الدراسات السابقة

حظي موضوع التحول الدستوري وبناء الدولة الديمقراطية باهتمام واسع في الدراسات القانونية والسياسية المعاصرة، نظراً لما يمثله الدستور من إطار قانوني ينظم السلطة السياسية ويحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع، إضافة إلى دوره في حماية الحقوق والحريات العامة. وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع من زوايا مختلفة، حيث ركز بعضها على التحول الديمقراطي، بينما اهتمت دراسات أخرى بالتحول الدستوري أو ببناء المؤسسات السياسية. وفيما يأتي عرض لأهم هذه الدراسات:

أولاً: دراسة أحمد فتحي سرور

تناول أحمد فتحي سرور في كتابه الشرعية الدستورية وسيادة القانون موضوع العلاقة بين الدستور وبناء النظام الديمقراطي، حيث أكد أن الدستور يمثل الإطار القانوني الذي يحدد طبيعة النظام السياسي ويضع الأسس التي تقوم عليها الدولة الديمقراطية. كما أوضح أن نجاح النظام الديمقراطي لا يعتمد فقط على وجود نصوص دستورية متقدمة، بل يتطلب أيضاً وجود مؤسسات دستورية قوية قادرة على تطبيق هذه النصوص وضمان احترام سيادة القانون.

ثانياً: دراسة سليمان محمد الطماوي

تناول **سليمان محمد الطماوي** في كتابه الوسيط في القانون الإداري دور المبادئ الدستورية في تنظيم عمل السلطات العامة وضمان حماية الحقوق والحريات. وقد أشار إلى أن التحول الدستوري يمثل خطوة أساسية في بناء الدولة القانونية، إلا أن نجاح هذا التحول يعتمد بدرجة كبيرة على مدى التزام السلطات العامة بتطبيق المبادئ الدستورية في الواقع العملي.

ثالثاً: دراسة محمد رفعت عبد الوهاب

ركز **محمد رفعت عبد الوهاب** في كتابه القانون الدستوري على دراسة تطور النظم الدستورية في الدول الحديثة، حيث بيّن أن عملية التحول الدستوري غالباً ما ترتبط بمرحلة انتقالية تمر بها الدولة نتيجة تغيرات سياسية أو اجتماعية. كما أشار إلى أن نجاح هذه العملية يتطلب وجود توافق سياسي بين القوى المختلفة في المجتمع، إضافة إلى دعم مؤسسات الدولة للنظام الدستوري الجديد.

رابعاً: دراسة عمار بوضياف

تناول **عمار بوضياف** في كتابه النظام الدستوري

الجزائري موضوع الإصلاحات الدستورية وأثرها في تطوير النظام السياسي، حيث أوضح أن التحول الدستوري يمكن أن يسهم في تعزيز الديمقراطية إذا كان مصحوباً بإصلاحات مؤسسية حقيقية تضمن استقلال القضاء وتفعيل دور البرلمان وتعزيز المشاركة السياسية.

خامساً: دراسة عبد الحميد متولي

تناول **عبد الحميد متولي** في كتابه **القانون الدستوري والنظم السياسية** العلاقة بين الدستور والنظام السياسي، حيث أكد أن النصوص الدستورية تمثل الأساس القانوني لتنظيم السلطة السياسية، إلا أن فعاليتها تعتمد على مدى التزام المؤسسات السياسية بتطبيقها واحترامها. كما أوضح أن التحول الدستوري يعد من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدول لإعادة تنظيم نظامها السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أنها اتفقت بصورة عامة على أن الدستور يمثل الإطار القانوني الأساسي لتنظيم السلطة السياسية وترسيخ مبادئ الدولة الديمقراطية، كما أكدت معظم الدراسات على أهمية سيادة القانون والفصل بين السلطات ودور المؤسسات الدستورية في حماية الحقوق والحريات العامة. كذلك اتفقت تلك الدراسات على أن نجاح التحول الدستوري لا يعتمد على النصوص الدستورية وحدها، وإنما يتطلب وجود مؤسسات سياسية وقضائية قادرة على تطبيق تلك النصوص بصورة فعلية..

ومع ذلك، فقد اختلفت الدراسات السابقة من حيث زاوية المعالجة وطبيعة التركيز العلمي؛ إذ ركزت بعض الدراسات، مثل دراسة أحمد فتحي سرور، على الجانب القانوني المرتبط بالشرعية الدستورية وسيادة القانون، في حين اهتمت دراسة سليمان محمد الطماوي بدور المبادئ الدستورية في تنظيم عمل السلطات العامة. أما دراسة محمد رفعت عبد الوهاب فقد ركزت على تطور النظم الدستورية وعلاقتها بالمراحل الانتقالية، بينما تناولت دراسة عمار بوضياف الإصلاحات الدستورية من زاوية أثرها في تطوير النظام السياسي وتعزيز المشاركة الديمقراطية.

وعلى الرغم من القيمة العلمية لتلك الدراسات، إلا أنها لم تتناول بصورة مباشرة العلاقة التطبيقية بين التحول الدستوري وبناء الدولة الديمقراطية في إطار دراسة تجمع بين الجانبين النظري والعملي، كما أن أغلبها ركز على التحليل النظري للنصوص الدستورية دون التوسع في دراسة مدى فاعلية تلك النصوص في الواقع السياسي والمؤسساتي، خاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية. كذلك لم تُعطِ بعض الدراسات اهتماماً كافياً لدراسة التحديات العملية التي تواجه تطبيق مبادئ التحول الدستوري، مثل ضعف المؤسسات، وتأثير الانقسامات السياسية، والفجوة بين النصوص والتطبيق.

ومن هنا تتمثل الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسة أكثر شمولاً تربط بين التحول الدستوري وبناء الدولة الديمقراطية من خلال الجمع بين التحليل الدستوري والواقع السياسي العملي، مع الاستفادة من التجارب المقارنة وتحليل حالة العراق بعد عام 2003 بوصفها نموذجاً لتحول دستوري ارتبط بمرحلة انتقالية معقدة. ولذلك تتميز الدراسة الحالية بأنها لا تقتصر على تحليل النصوص الدستورية أو المبادئ النظرية، بل تسعى إلى بيان أثر التحول الدستوري في بناء الدولة

الديمقراطية من خلال دراسة العلاقة بين النص الدستوري والتطبيق العملي، وتحليل العوامل السياسية والمؤسساتية التي تؤثر في نجاح أو تعثر عملية التحول الدستوري.

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: ماهية التحول الدستوري

المطلب الأول: مفهوم التحول الدستوري

يُعدّ التحول الدستوري من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفقه الدستوري، إذ يعبر عن عملية إعادة بناء النظام الدستوري للدولة بما يتلاءم مع التحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها. ولا يقتصر هذا التحول على مجرد تعديل نصوص الدستور، بل يشمل تغييراً في الفلسفة التي يقوم عليها النظام السياسي، بحيث يعكس انتقالاً من نمط حكم إلى آخر، غالباً من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي قائم على الشرعية الشعبية[1].

ويُعرّف التحول الدستوري بأنه عملية قانونية وسياسية يتم من خلالها تعديل أو استبدال القواعد الدستورية بما يؤدي إلى إعادة تنظيم السلطة السياسية وتحديد اختصاصاتها وفق أسس جديدة. وقد يتم هذا التحول من خلال وضع دستور جديد يعبر عن مرحلة سياسية جديدة، أو إدخال تعديلات جوهرية على دستور قائم، أو حتى من خلال التفسير القضائي للنصوص الدستورية بما يتلاءم مع التطورات الحديثة[2].

ويختلف التحول الدستوري عن الإصلاح الدستوري من حيث إنَّ الإصلاح الدستوري يقتصر على إدخال تعديلات جزئية أو تدريجية على بعض النصوص أو المؤسسات الدستورية بهدف معالجة أوجه القصور وتحسين أداء النظام السياسي القائم دون المساس بأسسه الجوهرية أو تغيير فلسفته العامة. ومن ثم فإن الإصلاح الدستوري يتم داخل إطار الشرعية الدستورية القائمة ويهدف إلى تطوير النظام لا استبداله، بخلاف التحول الدستوري الذي ينصرف إلى إعادة بناء النظام الدستوري بصورة شاملة تعكس انتقالاً في طبيعة السلطة السياسية ومصدر مشروعيتها.[3]

كما يتميز التحول الدستوري عن التغيير الدستوري، إذ إنَّ التغيير الدستوري يُعد مفهوماً عاماً يشمل جميع صور التعديل أو التبدل التي قد تطرأ على النظام الدستوري، سواء أكانت محدودة أم جذرية، مشروعة أم غير مشروعة، وقد تتم عبر الوسائل الدستورية التقليدية أو بفعل الثورات والانقلابات السياسية. لذلك فإن كل تحول دستوري يُعد نوعاً من أنواع التغيير الدستوري، إلا أنَّ التغيير الدستوري لا يقود بالضرورة إلى تغيير فلسفة الحكم أو إقامة نظام ديمقراطي جديد.[4]

أما الانتقال الديمقراطي فيختلف عن التحول الدستوري من حيث الطبيعة والمضمون، ذلك أنَّ الانتقال الديمقراطي يُعبّر عن عملية سياسية واجتماعية شاملة تهدف إلى الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية واحترام الحقوق والحريات العامة

(1) محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 102.

(2) رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص 111.

(3) علي يوسف الشكري، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط1، دار السنهوري، بغداد، 2018، ص 45.

(4) سليمان محمد الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 112.

وسيادة القانون. ولا يقتصر هذا الانتقال على الجانب الدستوري فحسب، بل يشمل أيضاً إعادة بناء المؤسسات السياسية وترسيخ الثقافة الديمقراطية وتفعيل المشاركة الشعبية. وفي هذا الإطار يُعد التحول الدستوري أحد أهم الأدوات القانونية والتنظيمية التي تُستخدم لتحقيق الانتقال الديمقراطي وترسيخ أسسه الدستورية.[1]

ومن خلال ذلك يمكن بيان الفروق المفاهيمية بين هذه المفاهيم، إذ إنَّ الإصلاح الدستوري يهدف إلى تطوير النظام القائم دون المساس بجوهره، بينما يشمل التغيير الدستوري جميع صور التبدل التي قد تطرأ على القواعد الدستورية بصرف النظر عن نطاقها أو مشروعيتها. أما الانتقال الديمقراطي فهو عملية سياسية ومجتمعية واسعة تتجاوز الجانب القانوني إلى إعادة بناء النظام السياسي وفق المبادئ الديمقراطية. في حين يتميز التحول الدستوري بكونه عملية قانونية وسياسية تستهدف إعادة تأسيس النظام الدستوري للدولة بصورة تعكس تغيراً جوهرياً في طبيعة السلطة ومصدر شرعيتها، ولذلك فإنه يمثل حلقة الوصل بين التغيير الدستوري والانتقال الديمقراطي في الدول التي تمر بمراحل انتقالية.[2]

ولتدعيم الجانب المنهجي في الدراسة، يمكن الإشارة إلى أن التمييز بين هذه المفاهيم لا يقتصر على الجانب النظري فحسب، بل تترتب عليه آثار عملية مهمة تتعلق بتحديد طبيعة المرحلة السياسية التي تمر بها الدولة، ومدى عمق التحولات التي يشهدها النظام السياسي، فضلاً عن تحديد الوسائل القانونية والمؤسساتية اللازمة لإنجاح عملية بناء الدولة الديمقراطية.

المطلب الثاني: صور التحول الدستوري

يتخذ التحول الدستوري عدة صور رئيسية، من أبرزها:

1. **التحول من خلال وضع دستور جديد**

ويحدث عادةً في أعقاب الثورات أو التغيرات السياسية الكبرى، حيث يتم إنشاء نظام دستوري جديد يعكس موازين القوى الجديدة في المجتمع[3].

2. **التحول من خلال تعديل الدستور**

ويتم ذلك عبر إدخال تعديلات جوهرية على نصوص الدستور القائم بهدف تطويره دون استبداله بالكامل.

3. **التحول عبر التفسير الدستوري**

حيث تلعب المحاكم الدستورية دوراً مهماً في تطوير النصوص من خلال تفسيرها بما يتلاءم مع المستجدات.

ويؤكد الفقه الدستوري أن نجاح هذه الصور يعتمد على مدى توافر الإرادة السياسية والبيئة المؤسسية القادرة على تفعيلها[4].

المبحث الثاني:
مفهوم الدولة الديمقراطية وأسسها

المطلب الأول: تعريف الدولة الديمقراطية

تُعرّف الدولة الديمقراطية بأنها الدولة التي تستند إلى إرادة الشعب في ممارسة السلطة، حيث

(1) صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1993، ص27.

(2) محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص88.

(3) عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2016، ص 89.

(4) يحيى الجمل، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الشروق، القاهرة، 2016، ص 134.

تكون السيادة للشعب الذي يمارسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال ممثليه المنتخبين. وتقوم هذه الدولة على مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى ضمان تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد[1].

ولا تقتصر الديمقراطية على مجرد إجراء الانتخابات، بل تشمل منظومة متكاملة من القيم والمؤسسات التي تضمن مشاركة المواطنين في صنع القرار، وتكفل حماية حقوقهم وحرياتهم.[2]

المطلب الثاني: ركائز الدولة الديمقراطية

تقوم الدولة الديمقراطية على مجموعة من الركائز الأساسية، من أهمها:

1. سيادة القانون

ويقصد بها خضوع جميع الأفراد والسلطات لأحكام القانون دون استثناء، بما يضمن تحقيق المساواة ومنع التعسف في استعمال السلطة[3].

2. الفصل بين السلطات

وهو مبدأ يهدف إلى توزيع السلطة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يمنع تركيز السلطة في جهة واحدة ويحقق التوازن بينها.

3. حماية الحقوق والحريات

حيث يضمن الدستور الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير والتنظيم والمشاركة السياسية.

4. التداول السلمي للسلطة

ويتم ذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة تعكس إرادة الشعب.

المبحث الثالث: العلاقة بين التحول الدستوري وبناء الدولة الديمقراطية

المطلب الأول: دور التحول الدستوري في ترسيخ الديمقراطية

يمثل التحول الدستوري الأساس القانوني الذي يُبنى عليه النظام الديمقراطي، إذ يحدد القواعد المنظمة لممارسة السلطة ويضع الضمانات اللازمة لحماية الحقوق والحريات. ومن خلال هذا التحول، يتم إرساء مبادئ مثل الفصل بين السلطات وسيادة القانون، وهي مبادئ جوهرية في أي نظام ديمقراطي[4].

كما يسهم التحول الدستوري في إعادة توزيع السلطة داخل الدولة، بما يحقق التوازن بين المؤسسات ويمنع الاستبداد، ويعزز من دور المؤسسات الرقابية مثل القضاء والبرلمان[5].

المطلب الثاني: حدود التحول الدستوري في تحقيق الديمقراطية

على الرغم من أهمية التحول الدستوري، إلا أنه لا يكفي بمفرده لتحقيق الديمقراطية، إذ تشير التجارب المقارنة إلى أن وجود نصوص دستورية متقدمة لا يضمن بالضرورة قيام نظام ديمقراطي فعّال. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها ضعف المؤسسات، أو غياب الإرادة السياسية، أو عدم

(1) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والنظم السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2015، ص 61.

(2) Mark Tushnet, *Comparative Constitutional Law*,Harvard University Press, 2014.

(3) سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير الحديثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 75.

(4) أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وسيادة القانون، دار الشروق، القاهرة، 2019، ص 92.

(5) Tom Ginsburg & Rosalind Dixon, Comparative Constitutional Law,Edward Elgar Publishing, 2011.

ترسخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع[1].

ومن ثم، فإن نجاح التحول الدستوري يتطلب توافر مجموعة من الشروط، من أهمها[2]:

- وجود مؤسسات قوية ومستقلة
- ترسيخ الثقافة الديمقراطية
- التزام النخب السياسية بتطبيق الدستور

المبحث الرابع: أثر التحول الدستوري في بناء الدولة الديمقراطية

المطلب الأول: تعزيز سيادة القانون

يسهم التحول الدستوري في ترسيخ مبدأ سيادة القانون من خلال وضع قواعد واضحة تحدد صلاحيات السلطات وتمنع التعسف في استخدامها، مما يعزز من الثقة في النظام السياسي[3].

المطلب الثاني: تحقيق التوازن بين السلطات

يؤدي التحول الدستوري إلى إعادة تنظيم العلاقة بين السلطات، بما يضمن عدم تركيز السلطة في يد جهة واحدة، ويسهم في تحقيق التوازن السياسي داخل الدولة.[4]

المطلب الثالث: حماية الحقوق والحريات

يوفر الدستور ضمانات قانونية لحماية الحقوق والحريات، مما يعزز من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية ويزيد من استقرار النظام الديمقراطي[5].

المطلب الرابع: تعزيز المشاركة السياسية

يسهم التحول الدستوري في توسيع نطاق المشاركة السياسية من خلال تنظيم الانتخابات وضمان حرية تكوين الأحزاب، مما يعزز من دور المواطنين في صنع القرار.

المبحث الخامس: التحديات التي تواجه التحول الدستوري

يواجه التحول الدستوري العديد من التحديات التي قد تعوق تحقيق أهدافه، من أبرزها[6]:

- ضعف المؤسسات الدستورية
- غياب الثقافة الديمقراطية
- التدخلات السياسية
- عدم الاستقرار الأمني
- الفجوة بين النصوص والتطبيق

وتشير الدراسات إلى أن هذه التحديات تمثل عائقاً رئيسياً أمام بناء دولة ديمقراطية مستقرة، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.[7]

---

(1) محمد نور فرحات، التحول الديمقراطي في العالم العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2018، ص 118.

(2) Bruce Ackerman, The Future of Liberal Revolution,Yale University Press, 1992.

(3) محمود حافظ، القانون الدستوري: المبادئ العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015، ص 140.

(4) Ran Hirschl, *Comparative Matters: The Renaissance of Comparative Constitutional Law*,Oxford University Press, 2014.

(5) فؤاد عبد المنعم رياض، الوسيط في النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص 173.

(6) David Landau & Hanna Lerner, *Comparative Constitution Making*,Edward Elgar Publishing, 2019.

(7) عبد الله الأشعل، النظرية السياسية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص 155.

المبحث السادس:

دراسة حالة - التحول الدستوري في العراق

المطلب الأول: نشأة التحول الدستوري في العراق

شهد العراق تحولاً دستورياً مهماً بعد عام 2003، حيث تم الانتقال من نظام سياسي مركزي إلى نظام دستوري جديد قائم على التعددية السياسية. وقد تُوّج هذا التحول بإقرار دستور عام 2005، الذي نصّ على مجموعة من المبادئ الديمقراطية، مثل الفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات، والتداول السلمي للسلطة.

وقد جاء هذا التحول في سياق سياسي معقد، تميز بوجود تدخلات خارجية وتحديات داخلية، مما أثر في طبيعة العملية الدستورية وفي مدى توافق القوى السياسية حولها.

المطلب الثاني: ملامح النظام الدستوري الجديد

تضمن الدستور العراقي مجموعة من المبادئ التي تعكس التوجه نحو بناء دولة ديمقراطية، من أبرزها:

- اعتماد النظام النيابي الديمقراطي
- تكريس مبدأ الفصل بين السلطات
- الاعتراف بالتعددية السياسية
- ضمان الحقوق والحريات العامة

كما أقرّ الدستور نظاماً اتحادياً (فيدرالياً)، وهو ما يمثل تحولاً مهماً في بنية الدولة

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت التحول الدستوري

على الرغم من أهمية النصوص الدستورية، واجه العراق عدة تحديات، من أبرزها:

- ضعف المؤسسات الدستورية
- الخلافات السياسية بين القوى المختلفة
- الفجوة بين النصوص والتطبيق
- تأثير العوامل الأمنية

وقد أثرت هذه التحديات في مدى فاعلية الدستور في تحقيق التحول الديمقراطي.

وقد برزت العديد من الإشكالات العملية المرتبطة بتطبيق دستور جمهورية العراق لعام 2005، الأمر الذي كشف عن وجود فجوة بين النصوص الدستورية والتطبيق السياسي الفعلي. ومن أبرز تلك الإشكالات الخلاف المتعلق بتفسير المادة (76) من الدستور الخاصة بتكليف "الكتلة النيابية الأكثر عدداً" بتشكيل مجلس الوزراء، إذ أثار تفسير ذلك النص جدلاً سياسياً ودستورياً واسعاً بشأن المقصود بالكتلة الأكبر، وهل هي الكتلة الفائزة في الانتخابات أم الكتلة التي تتشكل داخل مجلس النواب بعد إعلان النتائج، وهو ما دفع المحكمة الاتحادية العليا إلى التدخل لتفسير النص الدستوري، الأمر الذي منح القضاء الدستوري دوراً محورياً في إدارة الأزمات السياسية.[1]

كما ظهرت إشكالية توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، ولاسيما فيما يتعلق بتفسير المواد الدستورية الخاصة بالنظام الاتحادي، مثل المادة (110) المتعلقة بالاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، والمادة (115) الخاصة بالاختصاصات المشتركة، إذ أدى غموض بعض النصوص إلى استمرار الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن إدارة

(1) المحكمة الاتحادية العليا في العراق، القرار التفسيري رقم (25/ اتحادية/ 2010)، بشأن تفسير المادة (76) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

الثروات الطبيعية والصلاحيات الإدارية والمالية.[1]

إضافة إلى ذلك، أثّر نظام المحاصصة السياسية بصورة واضحة في فاعلية النظام الدستوري، إذ أدى توزيع المناصب العليا على أساس التوازنات السياسية والطائفية إلى إضعاف مبدأ الكفاءة والمؤسساتية، فضلاً عن تأثيره في استقلال بعض المؤسسات الدستورية وقدرتها على أداء وظائفها بصورة حيادية. كما ساهمت تلك الممارسات في إضعاف مبدأ الفصل بين السلطات وإعاقة بناء مؤسسات دولة مستقرة وقادرة على تطبيق النصوص الدستورية بصورة فعالة.[2]

ويكشف الواقع الدستوري العراقي أن نجاح التحول الدستوري لا يرتبط بمجرد وجود نصوص دستورية متقدمة، بل يتطلب أيضاً وجود بيئة سياسية مستقرة، ومؤسسات قوية، وثقافة دستورية قائمة على احترام الدستور وتغليب المصلحة العامة على الاعتبارات السياسية الضيقة. وقد أثرت تلك التحديات في مدى فاعلية الدستور في تحقيق التحول الديمقراطي.[3]

ومن خلال المقارنة مع بعض التجارب الدستورية المقارنة، يتضح أن نجاح التحول الدستوري يرتبط بدرجة كبيرة بمدى قدرة الدولة على بناء مؤسسات مستقرة وتحقيق التوافق السياسي بين القوى المختلفة. ففي جنوب أفريقيا أسهمت المصالحة السياسية ودور المحكمة الدستورية في دعم الانتقال الديمقراطي وترسيخ الشرعية الدستورية، بينما اعتمدت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية على بناء نظام دستوري يقوم على حماية الحقوق الأساسية والرقابة الدستورية الصارمة لمنع عودة النظام الشمولي. أما تونس، فقد ساعد التوافق السياسي النسبي بعد عام 2011 في إقرار دستور جديد عزز الحقوق والحريات، رغم استمرار بعض الأزمات السياسية والمؤسساتية. وفي المقابل، واجهت التجربة العراقية تحديات أكثر تعقيداً تمثلت في الانقسامات السياسية والطائفية، وضعف المؤسسات، واستمرار الخلافات بشأن تفسير بعض النصوص الدستورية، الأمر الذي انعكس على مدى فاعلية التحول الدستوري في تحقيق الاستقرار الديمقراطي.[4]

المطلب الرابع: تقييم التجربة العراقية

يمكن القول إن التجربة العراقية تمثل نموذجاً واضحاً على أن التحول الدستوري، رغم أهميته، لا يكفي وحده لبناء دولة ديمقراطية. فعلى الرغم من وجود دستور متقدم نسبياً، إلا أن التطبيق العملي لا يزال يواجه صعوبات كبيرة.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن هذا التحول أسهم في:

- فتح المجال أمام التعددية السياسية
- تعزيز المشاركة السياسية
- وضع إطار قانوني للحكم

مما يشير إلى أن التحول الدستوري في العراق يمثل خطوة مهمة، لكنها غير مكتملة، وتتطلب استكمالها بإصلاحات مؤسسية وسياسية شاملة.

(1) أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار الشروق، القاهرة، 2016، ص214.

(2) وائل عبد اللطيف، النظام الدستوري في العراق بعد عام 2003، ط1، مكتبة السنهوري، بغداد، 2017، ص133.

(3) محمد نور فرحات، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018، ص201.

(4) Tom Ginsburg & Rosalind Dixon, *Comparative Constitutional Law*, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, 2011, p. 67

ويُلاحظ أن التجربة الدستورية العراقية واجهت إشكالية جوهرية تمثلت في اتساع الفجوة بين البناء الدستوري النظري والممارسة السياسية الفعلية، إذا إن العديد من المبادئ الدستورية بقيت خاضعة للتوازنات السياسية أكثر من خضوعها لمبدأ سمو الدستور، الأمر الذي أضعف فاعلية بعض المؤسسات الدستورية في أداء دورها الرقابي والتنظيمي.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة والتحليل لموضوع التحول الدستوري وأثره في بناء الدولة الديمقراطية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية، من أبرزها:

1. التحول الدستوري يمثل الأساس القانوني لبناء الدولة الديمقراطية

تبين أن التحول الدستوري يُعدّ الإطار الذي تُنظّم من خلاله السلطة السياسية وتُحدد فيه حقوق الأفراد وحرياتهم، مما يجعله نقطة الانطلاق نحو بناء نظام ديمقراطي قائم على الشرعية وسيادة القانون.

2. عدم كفاية النصوص الدستورية وحدها لتحقيق الديمقراطية

أظهرت الدراسة أن وجود دستور متقدم من حيث النصوص لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق نظام ديمقراطي فعّال، ما لم يُصاحبه تطبيق عملي حقيقي لهذه النصوص من قبل المؤسسات السياسية.

3. أهمية المؤسسات الدستورية في إنجاح التحول الديمقراطي

توصل البحث إلى أن قوة واستقلال المؤسسات، ولا سيما القضاء والبرلمان، تلعب دوراً حاسماً في تفعيل النصوص الدستورية وضمان احترامها، مما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

4. الدور الحاسم للإرادة السياسية

أظهرت التجربة العراقية بعد عام 2003 أن غياب التوافق السياسي بين القوى الحاكمة انعكس بصورة مباشرة على فاعلية النصوص الدستورية، اذا أدى الخلاف بشأن تفسير بعض المواد الدستورية، مثل المادة (76)، إلى أزمات سياسية متكررة أثرت في استقرار النظام الديمقراطي.

5. تأثير الثقافة السياسية في نجاح التحول الدستوري

أظهرت النتائج أن ترسيخ ثقافة ديمقراطية قائمة على المشاركة وقبول التعددية واحترام القانون يُعدّ عاملاً أساسياً في ضمان التطبيق الفعلي للدستور.

6. وجود فجوة بين النص الدستوري والتطبيق العملي

أوضحت دراسة الحالة العراقية وجود فجوة عملية بين النصوص الدستورية والتطبيق الفعلي، تمثلت في استمرار المحاصصة السياسية وضعف استقلال بعض المؤسسات الدستورية، الأمر الذي حدّ من قدرة الدستور على تحقيق الاستقرار المؤسسي الكامل.

7. التحول الدستوري يسهم في تعزيز مبدأ سيادة القانون

بيّنت الدراسة أن التحول الدستوري يؤدي إلى وضع قواعد قانونية واضحة تحدد صلاحيات السلطات، مما يقلل من التعسف ويعزز العدالة والمساواة بين الأفراد.

8. دور التحول الدستوري في حماية الحقوق والحريات

توصل البحث إلى أن الدساتير الحديثة توفر

ضمانات قانونية مهمة لحماية الحقوق والحريات، إلا أن فاعليتها تعتمد على وجود آليات رقابية تضمن تطبيقها.

9. **أهمية التوافق السياسي في المراحل الانتقالية**

أظهرت النتائج أن التوافق بين القوى السياسية المختلفة يُعدّ شرطاً أساسياً لنجاح التحول الدستوري، حيث يسهم في تقليل الصراعات وتحقيق الاستقرار.

10. **كشفت الدراسة أن غموض بعض النصوص الدستورية** المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم أسهم في استمرار النزاعات السياسية والدستورية، ولاسيما فيما يتعلق بإدارة الثروات الطبيعية والصلاحيات المالية والإدارية.

11. **التحديات السياسية والمؤسسية تعيق التحول الدستوري**

خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من التحديات، مثل ضعف المؤسسات والفساد وعدم الاستقرار الأمني، تشكل عوائق رئيسية أمام تحقيق أهداف التحول الدستوري.

التوصيات

• **تعزيز استقلال السلطة القضائية**

يُعدّ استقلال القضاء من أهم الركائز التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، إذ يمثل الضامن الأساسي لاحترام الدستور وحماية الحقوق والحريات. لذلك ينبغي العمل على توفير ضمانات قانونية ومؤسساتية تكفل استقلال القضاة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، سواء من حيث التعيين أو الترقية أو المساءلة، بما يمنع أي تدخل سياسي في عملهم. كما يجب دعم القضاء بوسائل مادية وبشرية كافية تمكنه من أداء دوره بكفاءة.

• **نشر الثقافة الدستورية في المجتمع**

إن نجاح التحول الدستوري لا يتحقق فقط من خلال النصوص، بل يتطلب وعياً مجتمعياً بأهمية الدستور ومبادئه. لذلك من الضروري إدراج مفاهيم الثقافة الدستورية ضمن المناهج التعليمية، وتنظيم حملات توعوية لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، بما يعزز من مشاركتهم في الحياة السياسية ويُرسّخ قيم الديمقراطية.

• **دعم وبناء مؤسسات الدولة** يتطلب التحول الدستوري وجود مؤسسات قوية وفعالة قادرة على تطبيق النصوص الدستورية على أرض الواقع. لذا يجب العمل على تطوير أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرقابية، وتعزيز كفاءتها واستقلالها، بما يسهم في تحقيق التوازن بين السلطات ومنع الانحراف في استعمال السلطة.

• **ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية**

تُعدّ الانتخابات الحرة والنزيهة من أهم مظاهر الديمقراطية، إذ تمثل الوسيلة الأساسية للتداول السلمي للسلطة. لذلك ينبغي وضع آليات قانونية وإجرائية تضمن نزاهة الانتخابات، مثل الإشراف القضائي المستقل، واستخدام التقنيات الحديثة، وضمان حياد الإدارة الانتخابية، ومنع التأثيرات غير المشروعة على إرادة الناخبين.

• **تحقيق التوافق السياسي بين القوى المختلفة**

يُعدّ التوافق السياسي من العوامل الأساسية لنجاح التحول الدستوري، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. فغياب التوافق قد يؤدي إلى صراعات سياسية تعرقل تطبيق الدستور. لذا ينبغي تعزيز الحوار بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية للوصول إلى توافقات تضمن استقرار

النظام السياسي.

• **تعزيز مبدأ سيادة القانون**

يتطلب بناء الدولة الديمقراطية خضوع جميع الأفراد والسلطات لأحكام القانون دون استثناء. لذلك يجب العمل على تفعيل آليات الرقابة والمساءلة، وضمان تطبيق القانون بشكل عادل ومتساوٍ، بما يعزز الثقة في مؤسسات الدولة.

• **مكافحة الفساد الإداري والسياسي**

يشكل الفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه التحول الدستوري، إذ يؤدي إلى إضعاف المؤسسات وتقويض الثقة في النظام السياسي. لذا ينبغي اعتماد سياسات فعالة لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية.

• **تعزيز دور المجتمع المدني**

يسهم المجتمع المدني في دعم التحول الديمقراطي من خلال مراقبة أداء السلطة وتعزيز المشاركة السياسية. لذلك يجب تمكين منظمات المجتمع المدني ومنحها مساحة للعمل بحرية ضمن إطار القانون.

الخاتمة

في ختام ذلك البحث، يتضح أن التحول الدستوري يمثل حجر الزاوية في بناء الدولة الديمقراطية، إذ يشكل الإطار القانوني الذي تُنظّم من خلاله السلطة السياسية، وتُحدد بموجبه حقوق الأفراد وحرياتهم. غير أن ذلك التحول لا يمكن النظر إليه بوصفه مجرد عملية قانونية تقتصر على صياغة النصوص الدستورية أو تعديلها، بل هو عملية شاملة ومتكاملة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية.

وقد أظهرت الدراسة أن نجاح التحول الدستوري في تحقيق أهدافه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر بيئة ملائمة تقوم على وجود مؤسسات قوية وفعالة، قادرة على تطبيق النصوص الدستورية وتحويلها إلى واقع عملي. كما أن الإرادة السياسية تلعب دوراً حاسماً في ذلك السياق، إذ لا يمكن لأي دستور، مهما بلغت درجة تقدمه، أن يحقق الديمقراطية في ظل غياب الالتزام الحقيقي من قبل النخب الحاكمة بتطبيق أحكامه واحترام مبادئه.

وتبين من الدراسة أن نجاح التحول الدستوري يرتبط بقدرة النظام السياسي على تحويل المبادئ الدستورية إلى ممارسات مؤسساتية فعلية تدعم الاستقرار الديمقراطي. وفي المقابل، فإن ضعف تلك الثقافة قد يؤدي إلى إفراغ النصوص الدستورية من مضمونها، ويحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول إن التحول الدستوري لا يُعدّ غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق نظام ديمقراطي قائم على سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام الحقوق والحريات إلا أن تلك الوسيلة تظل غير كافية ما لم تُدعم بإصلاحات مؤسسية حقيقية، وبجهود مستمرة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

وقد أكدت التجربة العراقية أن وجود دستور يتضمن مبادئ ديمقراطية متقدمة لا يكفي وحده لتحقيق الاستقرار السياسي، ما لم تُدعَم تلك النصوص بمؤسسات فعالة وآليات واضحة لتطبيقها، بعيداً عن التأثيرات السياسية والمحاصصة الحزبية.

وعليه، فإن بناء الدولة الديمقراطية يتطلب رؤية شاملة تتجاوز النصوص الدستورية إلى بناء منظومة متكاملة من القيم والمؤسسات والممارسات التي تعكس روح الديمقراطية. ومن ثم، فإن نجاح

التحول الدستوري يظل مرتبطاً بقدرة الدولة على بناء مؤسسات دستورية مستقرة، وترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية، وتحقيق التوازن بين الشرعية الدستورية والممارسة السياسية الفعلية .

المراجع العربية

1. أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وسيادة القانون، دار الشروق، القاهرة، 2019.

2. رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.

3. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير الحديثة، دار الفكر العربي، القاهرة 2014.

4. سليمان محمد الطماوي، الوسيط في القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.

5. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والنظم السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2015.

6. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، القانون الإداري الحديث، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.

7. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2016.

8. عبد الله الأشعل، النظرية السياسية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019.

9. عمار بوضياف، القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

10. فؤاد عبد المنعم رياض، الوسيط في النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014.

11. محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012.

12. محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.

13. محمد نور فرحات، التحول الديمقراطي في العالم العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 2018.

14. محمود حافظ، القانون الدستوري: المبادئ العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015.

15. يحيى الجمل، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الشروق، القاهرة، 2016.

المراجع الأجنبية

1. Bruce Ackerman, The Future of Liberal Revolution,Yale University Press, 1992.

2. David Landau & Hanna Lerner, *Comparative Constitution Making*, Edward Elgar Publishing, 2019.

3. Mark Tushnet, *Comparative Constitutional Law*, Harvard University Press, 2014.

4. Ran Hirschl, *Comparative Matters: The Renaissance of Comparative Constitutional Law*, Oxford University Press, 2014.

5. Tom Ginsburg & Rosalind Dixon, Comparative Constitutional Law,Edward Elgar Publishing, 2011.